



مجلة ريادة النمو

أثر القروض المصرفية على عرض النقد في الاقتصادات الريعية دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

م. د. ولاء عبد النبي عبود¹ ، م. اسراء كاطع فياض² ، م. علاء جاسم محمد³

انتساب الباحثين

¹كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

²كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

³كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

Affiliation of Authors

¹ College of Management and Economics/ University of wasit

² College of Management and Economics/ University of wasit

³ College of Management and Economics/ University of wasit

¹ wabood@uowasit.edu.iq

² ifayaadh@uowasit.edu.iq

³ amohammed@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر القروض المصرفية على عرض النقد في الاقتصاد الريعي العراقي للمدة (2004-2024)، وذلك بالكشف عن طبيعة العلاقة بينهما في ظل هيمنة القطاع النفطي وضعف القطاع الخاص، ويرتكز البحث على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، إذ تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) بالاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات القروض، عرض النقد (M2)، سعر الفائدة، التضخم، والإيرادات النفطية، وقد تمت معالجتها باستخدام برنامج EViews، توصل البحث إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين القروض المصرفية وعرض النقد (مرونة 0.486)، وضعف فعالية سعر الفائدة والتضخم، وهيمنة العملة المتداولة خارج النظام المصرفي (ارتفاع نسبة M1/M2 إلى 88.6%)، وانخفاض حاد في المضاعف النقدي إلى 1.05، كما تم رفض فرضية تفوق تأثير الإيرادات النفطية على القروض، ورفض اختلاف تأثير القروض باختلاف الدورة النفطية، ويوصي البحث بإعادة توجيه السياسة النقدية نحو تعزيز قدرة البنوك على خلق النقود عبر الإقراض، ومعالجة ظاهرة الدولة والاكتناز بتفعيل الشمول المالي، وتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي للحد من الهيمنة المالية.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، عرض النقد، الاقتصاد الريعي، مضاعف الائتمان، العراق.

The impact of bank loans on the money supply in rentier economies: An applied study on the Iraqi economy for the period (2004-2024)

Walaa Abdel Nabi Aboud¹ , Israa Gatea Fayyadh² , Alaa Jassim Mohammed³

Abstract

This research aims to analyze the impact of bank loans on the money supply in the Iraqi rentier economy for the period (2004-2024), by revealing the nature of the relationship between them under the dominance of the oil sector and the weakness of the private sector, and the research is based on the descriptive

analytical and standard approach, where the multiple linear regression model (OLS) was used based on annual data for loan variables, cash supply (M2), interest rate, inflation, and oil revenues, and was processed using the EViews program, the research concluded that there is a direct and significant relationship between bank loans and cash supply (elasticity 0.486), weak interest rate effectiveness and inflation, dominance of currency in circulation outside the banking system (high). The study recommends reorienting monetary policy towards enhancing the ability of banks to create money through lending, addressing the phenomenon of dollarization and hoarding by activating financial inclusion, directing credit towards real productive sectors, and strengthening the independence of the central bank to reduce financial dominance. the study also recommends reorienting monetary policy towards enhancing the ability of banks to create money through lending, activating financial inclusion, directing credit towards real productive sectors, and strengthening the independence of the central bank to reduce financial dominance.

Keywords: Bank loans , View criticism , Rentier economy , Credit multiplier , Iraq

المقدمة

تعتبر القروض المصرفية المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في معظم الدول، إذ تساهم في تمويل الاستثمار والاستهلاك، وينعكس أثرها بشكل مباشر على حجم عرض النقد من عملية مضاعفة الائتمان، غير أن هذه الآلية تكتسب خصوصية مختلفة في الاقتصادات الريعية، التي تتميز باعتمادها الكبير على إيرادات النفط الخام، وهيمنة القطاع الحكومي، وضعف القطاع الإنتاجي الخاص، وتتناول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين القروض المصرفية وعرض النقد في العراق بوصفه نموذجاً للاقتصاد الريعي، خلال الفترة 2004-2024، محاولةً الكشف عن طبيعة هذا الأثر في ظل هيكل مالي ونقدي لا يشبه مثيله في الاقتصادات المتنوعة، ففي غياب قطاع خاص قادر على استيعاب الائتمان المصرفي بشكل منتج، غالباً ما تتجه القروض إما نحو تمويل الاستهلاك الحكومي أو المضاربات قصيرة الأجل، مما يفقد العلاقة بين القرض وخلق النقد قوتها النظرية، كذلك يظل الإنفاق الحكومي الممول من عوائد النفط المصدر الأكبر للسيولة في الاقتصاد، مما يضعف الدور التقليدي للقروض المصرفية كمحدد رئيسي لعرض النقد، إضافة إلى ذلك يعاني الجهاز المصرفي في العراق من تركيز عالٍ للودائع في المصارف الحكومية، ومن محدودية أدوات إعادة التمويل، وهو ما يحدث فجوة بين حجم القروض الممنوحة وأثرها الفعلي على الكتلة النقدية المتداولة، لذلك تأتي هذه الدراسة لاختبار إن كانت القروض المصرفية تمتلك أثراً مستقلاً ومعنوياً على عرض النقد في الاقتصاد الريعي العراقي، أم أن هذا الأثر يبقى أسيراً لسيطرة السياسة المالية وهيكل الربيع النفطي.

ثانياً: مشكلة البحث

تعاني الاقتصادات الريعية عموماً، والعراق خصوصاً، من تذبذب مزمن في عرض النقد يرتبط بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي الممول من عوائده. ففي ظل غياب قطاع خاص منتج وقادر على استيعاب

الائتمان، تصبح السياسة المالية هي المسيطر الأكبر على حجم السيولة في الاقتصاد، بينما يبقى دور القطاع المصرفي في خلق النقد عبر القروض غير واضح تماماً ومهمشاً في كثير من الأحيان، فضلاً عن ذلك يؤدي تدخل البنك المركزي بشكل متكرر لامتصاص السيولة أو ضخها وفقاً لمتطلبات سعر الصرف، إلى تشويش العلاقة بين القروض وعرض النقد، وبناءً على ما تقدم تبرز إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل: هل تؤدي زيادة القروض المصرفية إلى توسع فعلي ومستقل في عرض النقد في الاقتصاد الريعي العراقي، أم أن هذا الأثر يظل محدوداً وتابعاً لهيمنة السياسة المالية والإنفاق الحكومي الريعي؟

تنبثق من هذه المشكلة الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تختلف طبيعة العلاقة بين القروض المصرفية وعرض النقد باختلاف مكونات عرض النقد (النقد المتداول مقابل الودائع)؟
2. إلى أي مدى تؤثر القروض المصرفية على عرض النقد مقارنة بتأثير الإنفاق الحكومي الممول من الريع النفطي؟
3. هل يتغير تأثير القروض المصرفية على عرض النقد تبعاً لمراحل الدورة النفطية (فترات الارتفاع مقابل فترات الانخفاض في أسعار النفط)؟

ثالثاً: فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القروض المصرفية تمثل أحد المحددات الرئيسة المؤثرة في عرض النقد، وأن تأثيرها في الاقتصاد العراقي كان ذا دلالة إحصائية خلال المدة (2004-2024).

تساؤلات البحث

إلى أي مدى أسهمت القروض المصرفية في تفسير التغيرات التي طرأت على عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2024)؟

هل يتباين تأثير القروض المصرفية باختلاف مكونات عرض النقد؟

ما دور الإنفاق الحكومي الممول من الإيرادات النفطية في تعزيز أو إضعاف أثر القروض المصرفية في عرض النقد؟

هل تتغير طبيعة وحجم أثر القروض المصرفية في عرض النقد تبعاً لمراحل الدورة النفطية في العراق؟

رابعاً: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية، تتوزع بين قياس العلاقة الكمية بين المتغيرات الرئيسية، وتحليل آليات الانتقال والتأثير، والخروج بتوصيات ذات جدوى للسياسة النقدية والمصرفية في الاقتصاد الريعي العراقي، ويتفرع الهدف العام للدراسة إلى الأهداف التفصيلية الآتية:

قياس أثر القروض المصرفية الإجمالية على حجم عرض النقد في العراق وذلك بتقدير حجم واتجاه العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والعام وبين الكتلة النقدية (M2 أو M1).

تحليل مدى مساهمة القروض المصرفية في عملية خلق النقد مقارنة بالمصادر الأخرى (مثل الإنفاق الحكومي الممول من الربيع النفطي) عن طريق تفكيك مكونات التغير في عرض النقد لتحديد الوزن النسبي لكل من الائتمان المصرفي والسياسة المالية، بهدف الكشف عن أي من القوتين (النقدية أو المالية) تهيمن على ديناميكيات السيولة في الاقتصاد الريعي.

تقديم توصيات للسياسة النقدية والمصرفية لتعزيز دور القروض في إدارة عرض النقد دون ضغوط تضخمية وذلك بناءً على النتائج المستخلصة، سيتم صياغة مقترحات قابلة للتنفيذ للبنك المركزي والجهات الرقابية، إذ تساهم في تفعيل آلية الائتمان كأداة لتحقيق الاستقرار النقدي وتحفيز النمو، مع تجنب الآثار التضخمية المرتبطة غالباً بتوسع عرض النقد.

خامساً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث على مستويين نظري علمي يتصل بفجوة المعرفة في الأدبيات الاقتصادية، والثاني تطبيقي يتصل باحتياجات صنّاع السياسات في الاقتصاد الريعي العراقي. ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية النظرية

تسد هذه الدراسة فجوة واضحة في الأدبيات الاقتصادية من تركيزها على الاقتصادات الريعية التي نادراً ما خضعت آلية انتقال أثر القروض المصرفية إلى عرض النقد فيها للفحص المستقل والمُفصّل، بمعزل عن هيمنة السياسة المالية، فمعظم الدراسات السابقة إما تناولت العلاقة في اقتصادات متنوعة أو خلطت بين تأثير الائتمان وتأثير الإنفاق الحكومي دون تمييز كافٍ. كما تقدم الدراسة اختباراً تجريبياً لفروض نظرية خلق النقد (مضاعف الائتمان) في بيئة تتسم بضعف القطاع الخاص وارتفاع نسبة التعامل النقدي، مما يُثري النقاش حول حدود صلاحية النظريات النقدية التقليدية في سياقات ريعية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تفيد نتائج هذه الدراسة البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية (مثل لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية) في فهم المدى الحقيقي لتأثير القروض المصرفية على عرض النقد، بعيداً عن الافتراضات العامة. وبناءً على ذلك، يمكن لهذه الجهات ضبط السياسات الائتمانية والنقدية بشكل أكثر فعالية، سواء بهدف السيطرة على التضخم الناتج عن التوسع غير المُراقب في السيولة، أو بهدف تحفيز النمو الاقتصادي بتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية. كما تساعد الدراسة المصارف التجارية على إعادة النظر في سياساتها الإقراضية في ضوء أثرها الفعلي على الكتلة النقدية، مما يساهم في استقرار القطاع المصرفي ككل.

سادساً: حدود البحث

الحدود المكانية: يركز البحث على الاقتصاد العراقي (البنوك التجارية والمركزية العراقية).

الحدود الزمانية: تغطي الفترة (2004-2024).

سابعاً: منهجية البحث

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي (الاقتصاد القياسي). سيتم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختبار الفرضيات، مع الاعتماد على بيانات سنوية من سلسلة زمنية (Time Series) لمتغيرات: إجمالي القروض المصرفية، عرض النقد (M2 أو M1)، وكمتغيرات سيطرة: الإنفاق الحكومي وسعر الصرف. وسيتم معالجة البيانات باستعمال برنامج EViews.

المبحث الأول: الإطار النظري للقروض المصرفية وعرض النقود

المطلب الأول: القروض المصرفية (مفهومها، أنواعها، أهدافها، ومخاطرها)

تُعد القروض المصرفية النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، إذ تشكل عادة نسبة كبيرة من إجمالي توظيفات البنوك، الأمر الذي ينعكس على إيراداتها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم القروض المصرفية، وأنواعها، وأهدافها، بالإضافة إلى المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية.

أولاً: مفهوم القروض المصرفية

تعددت تعريفات الائتمان المصرفي باختلاف زوايا النظر إليه. فقد عرّف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، وذلك بمنحه مبلغاً من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

كما عرّفه البعض بأنه التسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك الأخرى، إذ تتحمل البنوك المانحة للائتمان مخاطرة عدم قيام العملاء بتسديد التزاماتهم إلى البنك في الوقت المحدد (جواد، 2022، ص 158).

ويعرّف أيضاً بأنه قيام المصرف بمنح قرض نقدي أو تقديم تسهيلات لشخص ما (طبيعياً أو معنوياً) بناءً على طلبه مقابل التعهد بتسديده في المستقبل بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه (جواد، 2022، ص 158).

يتضح من التعاريف السابقة أن الائتمان المصرفي على الرغم من اختلافها في الصياغة والألفاظ، إلا أنها تتشابه في المضمون والمحتوى على أنه علاقة تعاقدية بين المصرف المانح للائتمان والعميل الطالب للائتمان، وأن هذه العلاقة تتضمن عناصر أساسية تتمثل بالثقة التي يوليها المصرف للعملاء، مبلغ الائتمان الذي يتمثل في قيمة التسهيلات الممنوحة، والعائد الذي يحصل عليه المصرف من العملاء للتعويض عن الفترة الفاصلة بين تاريخ منح الائتمان إلى العميل وتاريخ سداذه إلى البنك، وعن مخاطر عدم تسديد العميل في الوقت المحدد.

ثانياً: أنواع القروض المصرفية

أشارت العديد من الدراسات والمراجع إلى أن للائتمان المصرفي عدة أنواع ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. **الائتمان النقدي (المباشر):** وهو الأكثر شيوعاً ضمن نشاطات المصرف، ويتمثل بتقديم المصرف مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستعمالها في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة، ويتفرع إلى (البداس، 2014، ص 22):

- القروض (Loans): مبالغ نقدية تمنح لعميل لمدة محددة وبسعر فائدة متفق عليه.
- السلف (Advances): تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل تُمنح للعملاء لتغطية احتياجات عاجلة.
- عمليات الخصم (Discounted Bills): شراء البنك للكمبيالات التجارية قبل تاريخ استحقاقها بخصم نسبة معينة.
- السحب على المكشوف (Overdraft): السماح للعميل بسحب مبلغ يتجاوز رصيده الدائن في حسابه الجاري لحد معين.
- 2. **الائتمان التعهدي (غير المباشر):** لا تدفع هذه التسهيلات للعميل مباشرة، بل تقدم بطرق مختلفة، وفي حال إخلال العميل بالتزاماته تجاه المستفيد، فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف، ويشمل (الكراسنة، 2013، ص 22-24):
- الاعتمادات المستندية (Letters of Credit): تعهد من البنك بدفع قيمة البضائع المستوردة للبائع عند استيفاء شروط معينة.
- خطابات الضمان (Letters of Guarantee): تعهد من البنك بدفع مبلغ معين للمستفيد في حال إخلال العميل بالتزاماته التعاقدية.
- بطاقات الائتمان (Credit Cards): وسيلة دفع إلكترونية تتيح لحاملها الشراء بالدين حتى حد ائتماني معين.
- 3. **الائتمان الإيجاري (التمويل التأجيري - Leasing):** يعد هذا النوع من الابتكارات المصرفية الحديثة، إذ يقوم المصرف بشراء الأصل (معدات، آلات، عقار) ثم تأجيره إلى المستفيد، وفي نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد تملك الأصل (الجزائري، 2008، ص 72).

ثالثاً: أهداف محفظة القروض

تعتمد أهداف محفظة القروض على ثقافة الائتمان لدى البنك وحجم المخاطر الذي يرغب في تحمله، وتتمثل الأهداف الرئيسية لمحفظة القروض في (الكراسنة، 2013، ص 12-13):

1. منح القروض على أسس سليمة تضمن قابليتها للاسترداد: إذ يقوم البنك على تحليل ائتماني دقيق يقيم قدرة المقترض على السداد من التدفقات النقدية وليس فقط قيمة الضمانات، فالقرض السليم يولد مصدر سداد واضحاً يضمن استرداد الأموال دون حاجة لإجراءات قانونية مكلفة.
2. استثمار أموال البنك لتحقيق الربح الذي يعود على المساهمين ويحمي المودعين: فالقروض تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات البنك من الفوائد والعمولات، فإدارة المحفظة بكفاءة تُعظم العائد على حقوق الملكية والموجودات، كما أن الأرباح المستقرة تعزز قدرة البنك على تكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة وحماية أموال المودعين.
3. تلبية احتياجات المجتمع المحلي من الائتمان: عن طريق دور البنك اجتماعي واقتصادي إلى جانب دوره التجاري عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقروض السكنية والتعليمية، كما يساهم تمويل القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة في دعم التنمية المحلية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية.
4. تحقيق التوازن بين جودة الموجودات، النمو، والإيرادات: إذ يسعى البنك إلى موازنة دقيقة بين النمو السريع لحجم القروض وزيادة الإيرادات وبين الحفاظ على جودة عالية للموجودات، فالنمو المفرط دون جودة يزيد المخاطر الائتمانية، بينما التخوف المفرط من المخاطرة يحد من الربحية والنمو.
5. بناء علاقات طويلة الأجل مع العملاء: فلا تقتصر علاقة البنك بالعميل على مجرد منح قرض، بل تمتد لتشمل خدمات مصرفية واستشارات مالية متكاملة، فالعملاء الراضون عن تجربة الائتمان يصبحون أكثر ولاءً، مما يزيد تعاملاتهم المستقبلية ويقلل احتمالية تحولهم إلى بنوك منافسة.

رابعاً: مخاطر الائتمان المصرفي

تعتبر مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تهدد سلامة ومثانة البنك، وتاريخياً ثبت أن معظم حالات فشل البنوك كان مبعثها تعثر محفظة القروض، ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها عدم قدرة العميل المقترض على سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، أو احتمال عدم قيام الطرف المقابل للمصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها (جواد، 2022، ص 160).

ومن أبرز أنواع المخاطر المرتبطة بالائتمان المصرفي (الكراسنة، 2013، ص 3-8):

1. **مخاطر الائتمان:** وهي المخاطر الأساسية المتمثلة في احتمال عدم قدرة العميل على سداد القرض وفوائده في الموعد المحدد. تعد هذه المخاطر من أهم وأقدم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.
2. **مخاطر سعر الفائدة:** وتنشأ نتيجة التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة في السوق، مما يؤثر سلباً على هامش الربح للبنك وقيمة الأصول والخصوم المرتبطة بسعر الفائدة.
3. **مخاطر السيولة:** وتحدث عندما يواجه البنك صعوبة في تلبية احتياجاته التمويلية الفورية، وغالباً ما ترتبط بعدم قدرة البنك على تحويل الأصول (كالقروض) إلى نقد بسرعة وبسعر عادل.
4. **مخاطر الامتثال:** وهي المخاطر الناتجة عن عدم التزام البنك بالقوانين واللوائح التنظيمية، أو معايير السلوك المهني والأخلاقي، مما قد يعرضه لعقوبات أو خسائر مالية أو ضرر بالسمعة.

5. **المخاطر الاستراتيجية:** وتنشأ عن القرارات الخاطئة المتعلقة بسياسات الائتمان، أو عدم قدرة البنك على التكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال (مثل طرح نوع جديد من القروض دون دراسة كافية).
6. **مخاطر السمعة:** وتنشأ عندما يواجه البنك مشكلة في الإقراض، مما يهز سمعته أمام المستثمرين والمجتمع، ويمكن أن تؤدي إلى خسارة العديد من نشاطات البنك.

المطلب الثاني: عرض النقد

يشكل عرض النقد (Money Supply) ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي لأي دولة، ويعكس حجم الكتلة النقدية المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات، وتتولى السلطات النقدية مسؤولية إدارة هذا المتغير والتأثير فيه لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

أولاً: مفهوم عرض النقد

يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين، وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة (معدنية، ورقية) وودائع موجودة في حوزة أفراد المجتمع (البديري وحמיד، 2025، ص 547)، ويمكن التمييز بين عرض النقد (Money Supply) والأساس النقدي (Monetary Base)؛ فالأساس النقدي يعبر عن النقد الذي يصدره البنك المركزي فقط (العملة المصدرة + الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي)، بينما عرض النقد أوسع منه (البنك المركزي العراقي، 2023، ص 7).

ثانياً: مكونات عرض النقد

يقصد بمكونات عرض النقد المفاهيم أو المستويات المختلفة التي تستعمل لقياس كمية النقود في الاقتصاد، ولكل مستوى نطاق أوسع من الذي قبله، ويمكن تلخيصها كالتالي:

1. **الأساس النقدي (M0):** يمثل النقد المصدر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافاً إليه الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي (بالدينار والدولار). وهو القاعدة التي ينطلق منها خلق النقود (البنك المركزي العراقي، 2023، ص 7).
2. **عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1):** يمثل النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل (الودائع الجارية والودائع ذات الطبيعة الجارية) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار). يرمز هذا المفهوم إلى النقود التي تستعمل أساساً كوسيلة للتبادل (البنك المركزي العراقي، 2022، ص 5).
3. **عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2):** يمثل عرض النقد الضيق (M1) مضافاً إليه الودائع الأخرى (الودائع الادخارية والودائع الآجلة والثابتة) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد. يمثل هذا المفهوم السيولة المحلية الكلية ويستخدم كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية (البديري وحמיד، 2025، ص 547).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على عرض النقد

يتأثر عرض النقد في الاقتصاد بمجموعة من العوامل والأطراف الرئيسية (البديري وحميد، 2025، ص 548-549):

1. البنك المركزي: يعتبر المسؤول الأول عن وضع السياسات النقدية والتحكم في عرض النقد من أدواته الرئيسية، أبرزها عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم (سعر الفائدة)، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، ونافذة بيع العملة الأجنبية.
2. البنوك التجارية: تلعب دوراً هاماً في عرض النقد من قيامها بخلق الودائع عبر عملية مضاعفة الائتمان. وتتأثر قدرتها على خلق النقد عكسياً بنسبة الاحتياطي الإلزامي الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي؛ فكلما زادت هذه الاحتياطيات، قلت قدرة البنوك على خلق النقود والعكس صحيح.
3. سلوك المودعين والمقترضين: يؤثر قرار الأفراد والمؤسسات بالاحتفاظ بالنقود نقداً (الاحتياز) أو إيداعها في البنوك على قدرة البنوك على منح القروض، كما يؤثر طلب المقترضين على الائتمان في حجم القروض وبالتالي في عملية خلق النقود.
4. السياسة المالية الحكومية: من الإنفاق الحكومي والإيرادات (خاصة الإيرادات النفطية في الاقتصادات الريعية)، والتي تؤثر بشكل كبير على عرض النقد. فزيادة الإنفاق الحكومي تمويل عادة من عائدات النفط أو عبر الاقتراض من البنك المركزي، مما يخلق سيولة كبيرة في الاقتصاد.
5. الدولار (Dollarization): تؤدي ظاهرة استعمال العملات الأجنبية (خاصة الدولار الأمريكي) كوسيلة للتبادل أو الادخار أو الاقتراض، إلى الحد من فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي في التحكم بعرض النقد المحلي، وتضعف سيادة العملة الوطنية.

رابعاً: النظريات المفسرة لعرض النقد

توجد نظريتان رئيسيتان متناقضتان في الفكر الاقتصادي لتفسير طبيعة عرض النقد وكيفية تحديده:

1. النظرية الكمية للنقد (Quantity Theory of Money):

تفترض أن النقود محايدة في تأثيرها على المدى الطويل، وأن التغير في عرض النقد يؤثر فقط على مستوى الأسعار (التضخم) وليس على المتغيرات الحقيقية كالناتج أو العمالة، تُعبر عنها معادلة فيشر: $M \times V = P \times Y$ ، إذ يحدد عرض النقد بشكل خارجي من قبل السلطات النقدية (البديري وحميد، 2025، ص 548).

2. النظرية الداخلية (الذاتية) للنقد (Endogenous Theory of Money):

ترى أن عرض النقد يتحدد بشكل داخلي من النشاط الاقتصادي وطلب الائتمان، وليس بقرارات منفردة من البنك المركزي. فالنقود تُخلق من عملية الإقراض ذاتها، إذ تخلق البنوك ودائعاً جديدة عند منح القروض، وهذا يتوافق

مع مفهوم مضاعف الائتمان. تتلاءم هذه النظرية مع موضوع البحث إذ تشير إلى أن القروض المصرفية هي المحرك الرئيسي لعرض النقد (جواد، 2022، ص 157).

المطلب الثالث: الاقتصاد الريعي

يشكل فهم طبيعة الاقتصاد الريعي حجر الزاوية لفهم العلاقة بين القروض المصرفية وعرض النقد في الاقتصاد العراقي، إذ يخضع هيكله الاقتصادي بالكامل لديناميكيات الربح النفطي وليس للإنتاج.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الريعي

الاقتصاد الريعي هو نمط اقتصادي يقوم على اعتماد الدولة بشكل شبه كلي على مصدر وحيد للدخل القومي، وعادة ما يكون هذا المصدر من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، ولا يعتمد على بناء قاعدة إنتاجية متنوعة أو على رأس المال البشري القادر على الابتكار والإنتاج، ويعرف الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على بيع المنتجات الطبيعية وليس على الإنتاج، ومن أبرز الأمثلة عليه الاقتصاد المستند إلى خام النفط. في العلوم السياسية ونظرية العلاقات الدولية، تعرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية من بيع أو تأجير مواردها الأصلية للعملاء الخارجيين (الطائي، 2023، ص 141).

ثانياً: خصائص الاقتصاد الريعي

يتميز الاقتصاد الريعي بمجموعة من الخصائص التي تجعله فريداً عن الأنماط الاقتصادية الأخرى، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. الاعتماد المفرط على مصدر وحيد للدخل: وهو النفط في أغلب الدول العربية، مما يجعل الاقتصاد بأكمله رهيناً بتقلبات أسعار هذه المادة الأولية (الطائي، 2023، ص 142).
2. ضعف الإنتاج المحلي والقطاع الخاص: نتيجة عدم اهتمام الدولة بتطوير وتحسين المهارات والقدرات والإنتاج المحلي، إذ يفضل الاعتماد على العوائد النفطية بدلاً من بناء قطاعات إنتاجية قوية، وارتباط القطاع المصرفي بالأنشطة الحكومية بدلاً من تمويل القطاع الخاص (Ali & Taha, 2023, p. 115).
3. عدم الاستقرار الاقتصادي: فالاقتصاد يتأثر بشكل كبير بأي تقلبات في أسعار النفط العالمية أو الأزمات السياسية التي تواجه الدولة المصدرة (الطائي، 2023، ص 143).
4. تركيز الثروة وعدم المساواة (Inequality): إذ يتركز الربح بين فئة قليلة من المجتمع، وغالباً ما تعتمد الدولة على العمالة الأجنبية في مشاريعها الكبرى بدلاً من توظيف مواطنيها، والتفاوت الشديد والبنية المصرفية المختلة يحولان دون خلق ثروة جديدة (Savvides, 2024, p. 2).
5. ضعف العمق المالي: انخفاض نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وضعف عدد فروع البنوك (Ali & Taha, 2023, p. 118).

ثالثاً: أثر النشاط المصرفي على الاقتصاد الريعي

في الاقتصاد الريعي، يلعب القطاع المصرفي دوراً مزدوجاً وله تأثيرات متناقضة يمكن توضيحها على النحو التالي:

- تأثير سلبي (محاكاة الربيع): بدلاً من أن يكون وسيطاً مالياً فعالاً لتوجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية (الصناعة، الزراعة)، يتحول القطاع المصرفي نفسه غالباً إلى قطاع ريعي، فهو يقرض الحكومة بشكل أساسي لتمويل عجز الميزانية، أو يمول مشاريع عقارية ومضاربات قصيرة الأجل بدلاً من تمويل المصانع والزراعة والابتكار، مما يخلق حلقة مفرغة إذ يرتبط البنك ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة الحكومية على حساب القطاع الخاص الحقيقي، ففي العراق ترتبط معظم المصارف الخاصة بالأنشطة الحكومية من قطاعات الضمان للعملاء المتعاملين مع القطاع الحكومي، وبيع العملة الأجنبية لتمويل تجارة القطاع الخاص (Ali & Taha, 2023, p. 115).

- تأثير إيجابي محدود: يمكن أن يكون الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص أداة للنمو الاقتصادي في الدول الريعية إذا تم توجيهه بشكل صحيح، ولكن بسبب ضعف القطاع الخاص وضعف البيئة الاستثمارية، فإن هذا الأثر يبقى هامشياً ومحدوداً مقارنة بتأثير الإنفاق الحكومي المباشر، فالائتمان المحلي له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول الريعية (العراق، قطر، الجزائر، ليبيا، الكويت)، ولكن أثر سعر الفائدة وعدد الفروع كان ضعيفاً وغير معنوي، مما يؤكد ضعف تطور القطاع المصرفي (Ali & Taha, 2023, p. 123).

رابعاً: العلاقة النظرية بين القروض المصرفية وعرض النقد

تشكل عملية خلق النقود (Money Creation) الرابط النظري الجوهرى بين القروض المصرفية وعرض النقد. وتفترض النظرية الاقتصادية أن القروض هي المحرك الأساسي لعملية خلق النقود في الاقتصاد، وتتلخص هذه الآلية في النقاط التالية (Khalaf et al., 2023, p. 10)؛ (العالق، 2026، ص 115):

- مضاعف الائتمان: عندما يمنح البنك قرضاً، يضيف المبلغ إلى حساب العميل الجاري، مما يخلق ودیعة جديدة ونقوداً جديدة غير موجودة سابقاً.
- إعادة الإقراض: بعد صرف المقترض للمبلغ، تنتقل الأموال إلى حسابات بائعين آخرين، فتستطيع بنوكهم الاحتفاظ بنسبة كاحتياطي وإقراض الباقي، فيتضاعف المعروض النقدي عدة أضعاف.
- نسبة الاحتياطي الإلزامي: يحدد البنك المركزي هذه النسبة، إذ إن مضاعف خلق النقود النظري هو مقلوبها؛ فكلما انخفضت، زادت قدرة البنوك على خلق النقود.
- المضاعف النقدي: هو قدرة المصارف على خلق النقود، ويُحسب بقسمة M2 على M0؛ فكلما زاد عن الواحد، دل على قدرة البنوك على تحويل الودائع إلى ائتمان.
- حالة الاقتصاد الريعی: في الاقتصاد الريعی كالعراق، تنهار هذه الآلية بسبب ضعف الإقراض وارتفاع الاحتياطي الفائض، وهيمنة النفقات الحكومية على عرض النقد، وضعف المضاعف النقدي الذي بلغ (1.10) عام 2023، مما يعني أن الزيادة في عرض النقد تأتي من القاعدة النقدية وليس من الائتمان.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لتطور القروض المصرفية وعرض النقد في العراق

يسعى هذا المبحث إلى إجراء تحليل وصفي واقتصادي لمسار المتغيرات الجوهرية في الدراسة، والتي تشمل عرض النقد بمفهوميه (الضيق M1 والواسع M2)، وحجم القروض والائتمان المصرفي الممنوح، إلى جانب الإيرادات النفطية، وسعر الفائدة الرسمي للبنك المركزي، ومعدل التضخم السنوي، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2004-2024)، وقد اعتمد التحليل على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء، والمبينة في الجدولين التاليين.

جدول (1) البيانات النقدية والمصرفية:

السنة	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 (مليار دينار عراقي)	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (مليار دينار عراقي)	معدل نمو M2 (%)	إجمالي القروض والائتمان المصرفي الممنوح (مليار دينار عراقي)	معدل نمو القروض (%)
2004	8,241.135	11,418.520	---	1,120.418	---
2005	10,910.450	14,322.180	25.43%	1,645.710	46.89%
2006	14,124.890	18,211.340	27.16%	2,218.065	34.79%
2007	17,605.210	23,409.680	28.55%	2,912.440	31.30%
2008	22,814.770	31,054.190	32.66%	3,822.155	31.23%
2009	31,529.330	40,248.810	29.61%	5,147.390	34.67%
2010	41,318.420	53,412.060	32.70%	6,894.215	33.94%
2011	50,841.650	64,985.430	21.67%	10,241.870	48.56%
2012	57,219.040	74,312.920	14.35%	14,582.110	42.38%
2013	63,892.480	81,544.130	9.73%	19,814.630	35.88%
2014	61,114.710	79,401.550	-2.63%	24,115.080	21.70%
2015	58,740.190	73,618.330	-7.28%	27,908.450	15.73%
2016	62,419.820	75,814.040	2.98%	29,311.660	5.03%
2017	67,112.550	82,593.410	8.94%	31,540.290	7.60%
2018	71,948.330	89,122.580	7.90%	36,219.440	14.84%
2019	81,374.120	100,412.750	12.67%	42,108.950	16.26%
2020	100,751.480	120,918.360	20.42%	48,740.120	15.75%
2021	115,214.630	141,610.290	17.11%	53,912.870	10.61%
2022	132,841.950	160,114.720	13.06%	61,405.330	13.90%
2023	152,911.362	174,054.918	8.71%	69,324.150	12.89%
2024	160,344.250	181,042.600	4.01%	73,415.820	5.90%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (لأعوام 2004-2024)، وتقارير السياسة النقدية السنوية (أعوام 2022-2024).

أولاً: تحليل تطور القروض المصرفية (المتغير المستقل الرئيسي)

من معاينة الجدول (1)، يظهر أن الائتمان المصرفي قد حقق نمواً تصاعدياً ملحوظاً، إذ ارتفع من نحو 1.12 تريليون دينار عام 2004 إلى حوالي 73.4 تريليون دينار عام 2024، بمعدل نمو سنوي تراكمي مرتفع. لكن هذا النمو اتسم بالتذبذب؛ فبلغ أعلى نسبة نمو له في عام 2012 (42.5%) مدفوعاً بسياسة نقدية توسعية وارتفاع الإنفاق الحكومي، بينما سجل أقل نسبة نمو في عام 2016 (4.9%) نتيجة للأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط وتكاليف الحرب ضد الإرهاب (العالق، 2026، ص 114).

كما تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الائتمان إلى الودائع من حوالي 10% عام 2004 إلى نحو 40% عام 2024، ورغم هذا الارتفاع، تظل النسبة متدنية جداً مقارنة بالمعايير العالمية (80-90%)، وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي (75%)، مما يدل على أن المصارف تحتفظ بسيولة فائضة كبيرة ولا توظفها بفعالية في الإقراض، وعلاوة على ذلك، فإن معظم الائتمان يتجه إلى القطاع العام أو القروض الاستهلاكية، في حين تبقى حصة القطاع الخاص الإنتاجي (الصناعة والزراعة) متواضعة، إذ لم تتجاوز 40.6% من إجمالي الائتمان عام 2022.

ثانياً: تحليل تطور عرض النقد (المتغير التابع)

1. النمو المستمر في عرض النقد

شهد عرض النقد بمفهوميه M1 و 2M نمواً متواصلاً ومتسارعاً، خاصة بعد عام 2019. فقد ارتفع M2 من حوالي 11.4 تريليون دينار عام 2004 إلى نحو 181 تريليون دينار عام 2024، أي بنمو بلغ حوالي 16 ضعفاً، وهذا النمو يعكس في الأساس التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الممول من عائدات النفط (خصوصاً في سنوات ارتفاع الأسعار)، وليس بالضرورة نمواً في النشاط الاقتصادي الحقيقي، إذ تزامن ارتفاع M2 مع ارتفاع الإيرادات النفطية في معظم السنوات.

2. هيمنة العملة خارج البنوك (ارتفاع نسبة M1 إلى M2)

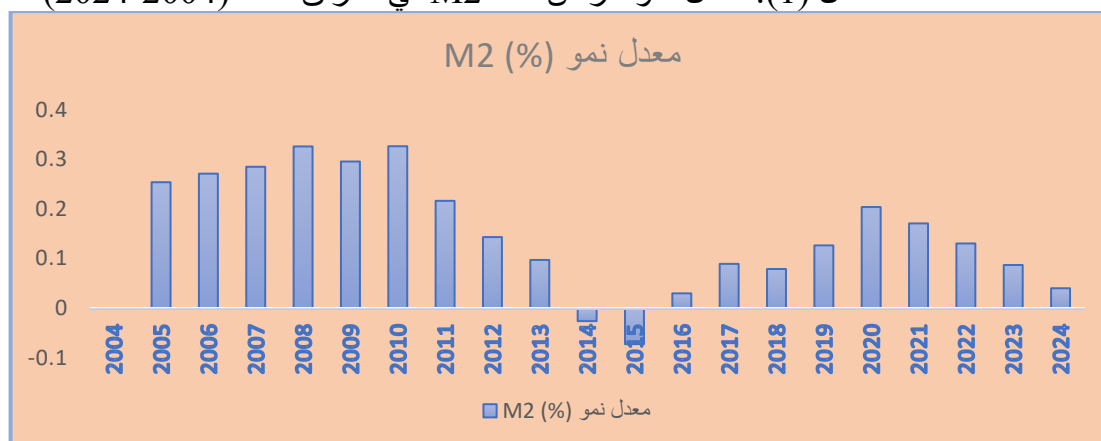
تمثل العملة المتداولة خارج البنوك نسبة مرتفعة ومتزايدة من M2 ومن M1، إذ ارتفعت نسبة M1 إلى M2 من 72% عام 2004 إلى 88.6% عام 2024، وهذا يعكس ضعف الثقة بالنظام المصرفي، وتفضيل الأفراد والشركات للاحتفاظ بالنقد نقداً (ظاهرة الاكتناز)، وتجنب استعمال الودائع المصرفية للادخار أو الدفع، كما يشير إلى ضعف الشمول المالي وبطء التحول نحو المدفوعات الإلكترونية (البنك المركزي العراقي، 2022، ص 8).

3. الانخفاض الحاد في المضاعف النقدي

انخفض المضاعف النقدي (M2/M0) من 3.52 عام 2004 إلى 1.05 في الفترة 2023-2024. هذا الهبوط الحاد، ووصوله إلى مستوى الواحد الصحيح، يعكس ضعفاً شديداً في قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عبر الإقراض، فالمضاعف النقدي الأقل من 2 يشير إلى أن النظام المصرفي لا يقوم بدوره في مضاعفة القاعدة النقدية، وأن الزيادة في عرض النقد تأتي أساساً من زيادة القاعدة النقدية (العملة المصدرة واحتياطيات البنوك) وليس من خلق الائتمان (البنك المركزي العراقي، 2023، ص 29)، وهذا يتسق مع فرضية البحث الأساسية التي تفيد بأن أثر القروض المصرفية على عرض النقد في الاقتصاد الريعي العراقي ضعيف ومحدود.

ثالثاً: تحلي معدل نمو القروض ومعدل نمو عرض النقد:
معدل نمو عرض النقد:

الشكل (1): معدل نمو عرض النقد M2 في العراق للمدة (2024-2004)



المصدر: من إعداد الباحث تبعاً للبيانات الرسمية

يُظهر الرسم البياني أعلاه التقلبات الحادة في معدل نمو عرض النقد M2 خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى (2004-2010) تميزت بمعدلات نمو مرتفعة تجاوزت 25% سنوياً، وبلغت ذروتها عامي 2008 و2010 (حوالي 32.7%) نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي الممول من عائدات النفط المرتفعة آنذاك.
- المرحلة الثانية (2011-2015) شهدت تراجعاً تدريجياً بلغ ذروته بانكماش سالب عام 2015 (-7.28%) متأثراً بانخفاض أسعار النفط والحرب على الإرهاب.
- أما المرحلة الثالثة (2016-2024) فعاود فيها النمو إلى المنطقة الموجبة لكن بمستويات متواضعة، حيث انخفض من 20.42% عام 2020 (نتيجة التحفيز النقدي خلال الجائحة) إلى 4.01% فقط عام 2024، وهذا التراجع يعكس تباطؤ قدرة الاقتصاد على استيعاب السيولة، وضعف انتقال أثر القروض إلى توسع الكتلة النقدية.

معدل نمو القروض المصرفية

الشكل (2): معدل نمو القروض المصرفية في العراق للمدة (2024-2004)



المصدر: من إعداد الباحث تبعاً للبيانات الرسمية

يبين الشكل (2) مسار نمو الائتمان المصرفي الذي يتسم بتذبذب مشابه لمسار نمو عرض النقد، لكنه أكثر حدة في الارتفاعات والانخفاضات، فقد بلغت ذروة نمو القروض في عام 2011 (48.56%) وعام 2005 (46.89%)، متزامنة مع فترات ارتفاع الإيرادات النفطية والسياسات النقدية التوسعية، كما سجلت سنوات 2012 و2013 و2008 معدلات نمو تجاوزت 30%، مما يعكس مرونة مؤقتة في جهاز الائتمان المصرفي. أما فترات التراجع الحاد فتتمثلت في عام 2016 (5.03%) وعام 2024 (5.90%)، مع ملاحظة أن معدل نمو القروض لم يتحول إلى القيم السالبة رغم الأزمات، مما يشير إلى أن البنوك ظلت تمنح ائتمناً بشكل مستمر ولكن بمعدلات بطيئة جداً، وهذا يدل على سلوك إقراض مدفوع بعوامل إدارية وأمنية أكثر من كونه استجابة لديناميكيات الطلب الائتماني الحقيقي، كما يلاحظ أن تباطؤ نمو القروض في السنوات الأخيرة تزامن مع تباطؤ نمو عرض النقد، ما يؤشر إلى أن العلاقة الطردية بينهما قائمة لكنها تقتصر إلى القوة المضاعفة مقارنة بالنظريات النقدية الكلاسيكية.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر القروض المصرفية على عرض النقد في العراق

يهدف هذا المبحث إلى اختبار الفرضيات الأربع للبحث باستعمال منهجية الاقتصاد القياسي، من تحليل العلاقة بين القروض المصرفية (المتغير المستقل الرئيس) وعرض النقد (المتغير التابع)، مع إضافة متغيرات مسيطرة هي سعر الفائدة، معدل التضخم، والإيرادات النفطية، إذ تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك للبيانات السنوية من نوع السلاسل الزمنية للمدة (2004-2024).

أولاً: وصف النموذج القياسي

اعتمد البحث النموذج القياسي العام التالي:

$$M2t = \beta_0 + \beta_1 LOANt + \beta_2 IRt + \beta_3 INFt + \beta_4 OILt + \varepsilon t$$

ولغرض تحويل معاملات الانحدار إلى مرونات تسمح بتفسير اقتصادي أدق، تم تقدير نموذج آخر باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات الكمية (عرض النقد، القروض، والإيرادات النفطية) وفق الصيغة:

$$\ln M2t = \beta_0 + \beta_1 \ln LOANt + \beta_2 IRt + \beta_3 INFt + \beta_4 \ln OILt + \varepsilon t$$

حيث:

M2t: عرض النقد بالمفهوم الواسع (مليار دينار عراقي).

LOANt: إجمالي القروض والائتمان المصرفي الممنوح (مليار دينار عراقي).

IRt: سعر الفائدة الرسمي للبنك المركزي (%).

INFt: معدل التضخم السنوي العام (%).

OILt: الإيرادات النفطية السنوية (دولار أمريكي).

εt: حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: نتائج تقدير النموذج

جدول (2): نتائج تقدير نموذج OLS العادي (المتغير التابع M2)

المتغير	المعامل(Coefficient)	الخطأ المعياري	قيمةt	Prob.
C	11164.46	6648.62	1.679	0.1125
LOAN	1.8158	0.1034	17.568	0.0000 ***
IR	-223.79	470.27	-0.476	0.6406
INF	-116.18	150.25	-0.773	0.4507
OIL	3.607×10^{-7}	8.605×10^{-8}	4.192	0.0007 ***
R-squared		0.9806	Mean dependent var	80553.47
Adjusted R-squared		0.9758	S.D. dependent var	51226.69
S.E. of regression		7968.74	Akaike info criterion	21.009
Sum squared resid		1.016×10^9	Schwarz criterion	21.257
Log likelihood		-215.59	Hannan-Quinn criter.	21.063
F-statistic		202.625	Durbin-Watson stat	1.063
Prob(F-statistic)		0.0000 ***		

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً لمخرجات EViews

*ملاحظة: *** تدل على المعنوية الإحصائية عند مستوى 1%.

يظهر من الجدول أن معامل متغير القروض (LOAN) بلغ (1.8158) وهو موجب، وذو دلالة إحصائية عالية عند مستوى 1% (Prob. = 0.0000)، مما يعني أن زيادة القروض بمقدار مليار دينار واحد تؤدي إلى زيادة عرض النقد (M2) بنحو 1.82 مليار دينار في الأجل القصير، مع ثبات العوامل الأخرى، كما أن معامل الإيرادات النفطية (OIL) جاء موجباً ومعنوياً عند مستوى 1%، مما يؤكد أن عوائد النفط تساهم أيضاً في توسيع الكتلة النقدية، في المقابل، نجد أن متغيري سعر الفائدة (IR) والتضخم (INF) غير معنويين إحصائياً (Prob. > 0.05)، مما يشير إلى ضعف تأثير هاتين الأداتين التقليديتين في تفسير التغيرات في عرض النقد في الاقتصاد العراقي، بينما يبلغ معامل التحديد (R-squared) 0.9806، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 98% من التغيرات في عرض النقد، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى جودة التوفيق الظاهرية للنموذج، كما أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0.01، مما يؤكد معنوية النموذج ككل. غير أن قيمة إحصائية-Durbin-Watson البالغة (1.063) تشير إلى احتمال وجود ارتباط ذاتي موجب، مما يستدعي توخي الحذر في تفسير النتائج.

جدول (3): نتائج تقدير نموذج OLS باستخدام اللوغاريتمات (المتغير التابع LN M2)

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري	قيمة t	Prob.
C	-1.1494	1.9793	-0.581	0.5695
LN_LOAN	0.4864	0.0414	11.757	0.0000 ***
IR	-0.0028	0.0084	-0.327	0.7480
INF	-0.0029	0.0027	-1.073	0.2991
LN_OIL	0.3054	0.0895	3.413	0.0036 ***
R-squared	0.9797	Mean dependent var	11.043	
Adjusted R-squared	0.9746	S.D. dependent var	0.8085	
S.E. of regression	0.1287	Akaike info criterion	-1.058	
Sum squared resid	0.2652	Schwarz criterion	-0.809	
Log likelihood	16.107	Hannan-Quinn criter.	-1.004	
F-statistic	193.23	Durbin-Watson stat	0.891	
Prob(F-statistic)	0.0000 ***			

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً لمخرجات EViews
*ملاحظة: *** تدل على المعنوية الإحصائية عند مستوى 1%.

بعد تحويل المتغيرات إلى صورة لوغاريتمية، أصبحت المعاملات تعبر عن مرونة، إذ بلغت مرونة عرض النقد بالنسبة للقروض (LN_LOAN) حوالي 0.486، وهي موجبة ومعنوية عند مستوى 1% (Prob. = 0.0000)، أي أن زيادة القروض المصرفية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة عرض النقد (M2) بنسبة 0.486% في الأجل القصير، مع ثبات المتغيرات الأخرى، وهذا يؤكد قبول الفرضية الأولى للبحث (وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القروض المصرفية وعرض النقد)، أما مرونة عرض النقد بالنسبة للإيرادات النفطية (LN_OIL) فقد بلغت 0.305، وهي أيضاً موجبة ومعنوية عند مستوى 1% (Prob. = 0.0036)، بمقارنة المعاملين، نجد أن تأثير القروض (0.486) يفوق تأثير الإيرادات النفطية (0.305)، مما لا يدعم الفرضية الثالثة (التي تنص على أن الإنفاق الحكومي الممول من الربح النفطي أقوى تأثيراً من القروض). كما بلغ R-squared المعدل 0.9746، وقيمة Prob(F-statistic) أقل من 0.01، مما يؤكد قوة النموذج التفسيرية، لكن قيمة

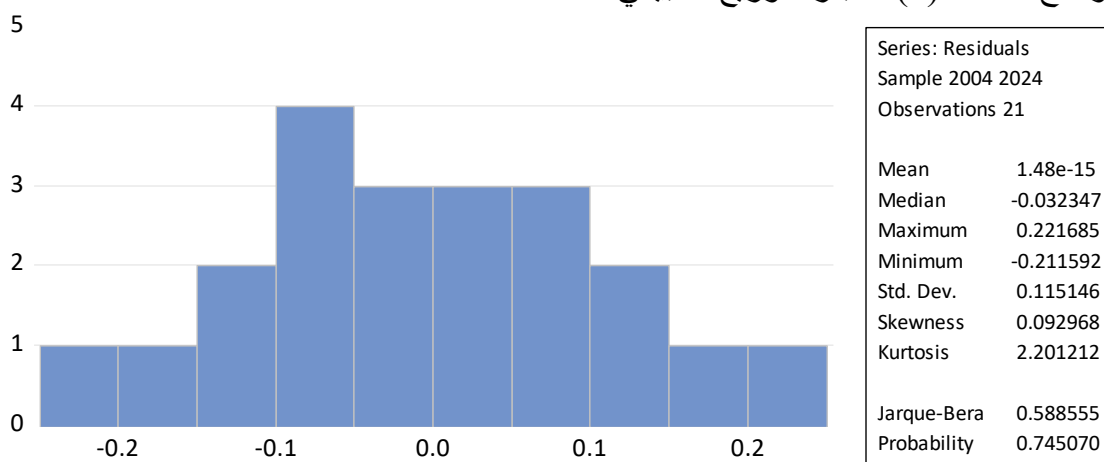
Durbin-Watson (0.891) لا تزال منخفضة، مما يشير مجدداً إلى وجود ارتباط ذاتي موجب، وهو قيد يجب أخذه في الاعتبار.

ثالثاً: اختبارات التشخيص

للتأكد من صحة النماذج المقدرة وخلوها من مشكلات القياس القياسي الأساسية، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test):

يوضح الشكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي:



الشكل (3) من مخرجات EViews

من الشكل يلاحظ أن قيمة احتمال Jarque-Bera (0.745) أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، وبالتالي فإن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، وهذا يعزز صحة الاستدلال الإحصائي.

2. اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي (Serial Correlation LM Test)

تم اختبار وجود ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى باستعمال اختبار Breusch-Godfrey، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (4) اختبار Breusch-Godfrey

F-statistic	10.912	Prob. F(1,15)	0.0048
Obs*R-squared	8.844	Prob. Chi-Square(1)	0.0029

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً لمخرجات EViews

بلغت قيمة الاحتمال (0.0048) أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب (إذ أن قيمة Durbin-Watson في النموذج الأصلي بلغت 0.891). هذه المشكلة قد تؤدي إلى تضخم معنوية المعاملات

3. اختبار عدم ثبات تباين الخطأ (Heteroskedasticity Test)

الجدول (5) نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.9525	Prob. F(4,16)	0.4597
Obs*R-squared	4.039	Prob. Chi-Square(4)	0.4008
Scaled explained SS	1.408	Prob. Chi-Square(4)	0.8428

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً لمخرجات EViews

إن جميع قيم الاحتمال أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض فرضية ثبات تباين الخطأ (Homoskedasticity)، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة تباين الخطأ غير الثابت.

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة (تأثير القروض يختلف باختلاف الدورة النفطية) لاختبار ما إذا كانت العلاقة بين القروض المصرفية وعرض النقد تختلف بين فترات ارتفاع أسعار النفط وفترات انخفاضها، تم إنشاء متغير وهمي (Dummy variable) يمثل سنوات ارتفاع النفط (تم تحديدها كـ 1 في الأعوام 2008-2005، 2014-2011، 2023-2021، وصفر في بقية الأعوام)، ثم تم إدخال متغير تفاعل (LOAN_DUMMY = LN_LOAN * OIL_DUMMY) في النموذج، وتقدير المعادلة التالية:

$$\ln M2_t = \beta_0 + \beta_1 \ln LOAN_t + \beta_2 \ln OIL_t + \beta_3 IR_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 (LN_LOAN \times OIL_DUMMY) + \varepsilon_t$$

جدول (6): نتائج تقدير النموذج الموسع بمتغير التفاعل

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	Prob.
C	-0.9637	2.1583	-0.447	0.6616
LN LOAN	0.4878	0.0430	11.352	0.0000 ***
LN OIL	0.2972	0.0974	3.051	0.0081 ***
IR	-0.0027	0.0087	-0.308	0.7625
INF	-0.0030	0.0028	-1.070	0.3016
LOAN DUMMY	0.0019	0.0071	0.263	0.7962
R-squared	0.9798	Durbin-Watson	0.933	
F-statistic	145.60	Prob(F-statistic)	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً لمخرجات EViews

*ملاحظة: *** تدل على المعنوية الإحصائية عند مستوى 1%.

من الجدول يلاحظ معامل المتغير الوهمي للتفاعل (LOAN_DUMMY) بلغ (0.0019) بقيمة احتمالية (0.796) وهي أكبر بكثير من 0.05، وهذا يعني أن المتغير غير معنوي إحصائياً، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فترات ارتفاع النفط وفترات انخفاضه في تأثير القروض المصرفية على عرض النقد، وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الرابعة التي تنص على اختلاف هذا التأثير باختلاف مراحل الدورة النفطية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

بناءً على التحليل الوصفي والقياسي الذي تم إجراؤه للمدة (2004-2024)، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- وجود علاقة طردية قوية بين القروض المصرفية وعرض النقد، إذ بلغت مرونة عرض النقد بالنسبة للقروض حوالي 0.486، وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 1%، مما يؤكد قبول الفرضية الأولى. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة لا تعكس بالضرورة تأثيراً سببياً خالصاً للقروض، بل قد تكون متأثرة بعوامل أخرى كالإنفاق الحكومي.
- ضعف فعالية السياسة النقدية التقليدية في التأثير على عرض النقد، إذ جاء كل من متغيري سعر الفائدة والتضخم غير معنويين إحصائياً في جميع النماذج المقدرة، مما يشير إلى تعطل قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الريعي العراقي.
- هيمنة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي على هيكل عرض النقد، فارتفعت نسبة M1 إلى M2 من 72% عام 2004 إلى 88.6% عام 2024، مما يعكس ضعف الثقة بالنظام المصرفي وتفضيل الأفراد والشركات للاحتفاظ بالنقد (ظاهرة الاكتناز)، وهذا يُضعف دور القروض في خلق النقود.
- انخفاض حاد في المضاعف النقدي، إذ تراجع من 3.52 عام 2004 إلى 1.05 عام 2023، مما يعني أن الزيادة في عرض النقد تأتي بشكل أساسي من زيادة القاعدة النقدية (العملة المصدرة واحتياطيات البنوك) وليس من خلق الائتمان المصرفي عبر عملية مضاعفة القروض.

5. رفض فرضية هيمنة الإيرادات النفطية على القروض، إذ جاء معامل القروض (0.486) أكبر من معامل الإيرادات النفطية (0.305) في نموذج اللوغاريتمات، مما يشير إلى أن تأثير القروض على عرض النقد كان أقوى خلال فترة الدراسة، وهو ما لا يدعم الفرضية الثالثة التي تفترض تفوق السياسة المالية الريعية.
6. عدم اختلاف تأثير القروض على عرض النقد باختلاف مراحل الدورة النفطية، إذ جاء معامل التفاعل (LOAN_DUMMY) غير معنوي إحصائياً (Prob. = 0.796)، مما يستدعي رفض الفرضية الرابعة، ويعني أن العلاقة بين القروض وعرض النقد مستقرة نسبياً بغض النظر عن تقلبات أسعار النفط.
7. ارتفاع نسبة الائتمان إلى الودائع بشكل طفيف لكنها لا تزال متدنية، إذ بلغت حوالي 40% عام 2024 مقارنة بـ 10% عام 2004، وهي أقل بكثير من المعايير العالمية (80-90%) ومن النسبة المعيارية للبنك المركزي (75%)، مما يدل على احتفاظ المصارف بسيولة فائضة كبيرة وعدم توظيفها بفعالية في الإقراض.
8. معاناة النماذج المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب، إذ بلغت إحصائية Durbin-Watson حوالي 0.89 واختبار Breusch-Godfrey معنوي عند مستوى 1%، مما يشير إلى أن نموذج OLS العادي قد لا يكون الأنسب لبيانات السلاسل الزمنية للعراق.

ثانياً: التوصيات

بناءً على الاستنتاجات السابقة، يوصي الباحث بالآتي:

1. إعادة توجيه السياسة النقدية نحو تعزيز قدرة البنوك على خلق النقود عبر الإقراض، وذلك بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي تدريجياً وتوسيع قاعدة إعادة التمويل، للانتقال من الاعتماد على ضخ السيولة الحكومية إلى الاعتماد على مضاعف الائتمان المصرفي كمصدر رئيسي لتوسيع عرض النقد.
2. معالجة ظاهرة الدولة والاكتناز النقدي من خلال تفعيل الشمول المالي والدفع الإلكتروني، عبر إطلاق حملات وطنية لتحويل رواتب الموظفين والدعم الحكومي إلى حسابات مصرفية، وتوسيع نقاط البيع الإلكتروني (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATM) في جميع المحافظات، لتعزيز الثقة بالنظام المصرفي.
3. توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية (الصناعة، الزراعة، الطاقة المتجددة)، من حوافز ضريبية و ضمانات حكومية جزئية للقروض الموجهة لهذه القطاعات، والحد من الإقراض الاستهلاكي والإقراض للحكومة، لضمان أن تؤدي الزيادة في القروض إلى نمو اقتصادي حقيقي وليس فقط إلى تضخم في الكتلة النقدية.
4. إعادة النظر في سياسة سعر الفائدة بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد الريعي، لأن النتائج أظهرت عدم معنويته، مما يستدعي استعمال أدوات غير تقليدية مثل نافذة الإقراض الموجه للقطاعات ذات الأولوية، وربط سعر الفائدة بمؤشرات الأداء القطاعي بدلاً من الاعتماد على آليات السوق التقليدية.
5. تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي وتقليل الضغوط لتمويل عجز الموازنة، وذلك بوضع سقف قانوني للاقتراض الحكومي من البنك المركزي، وتطوير سوق السندات الحكومية كبديل غير تضخمي لتمويل العجز، لكسر حلقة الهيمنة المالية التي تشوش العلاقة بين القروض وعرض النقد.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- البديري، مرتضى حسين لفته، وحמיד، علي هادي. (2025). واقع وتحليل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وأثرها على عرض النقد – العراق أنموذجاً للمدة (2008-2023). مجلة جامعة الكوت، (عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن)، 546-556.
- البداس، (2014). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العامة (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية). جامعة دمشق.
- الجزائري، آمال سعيد. (2008). السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي [رسالة ماجستير]. الكلية التقنية الإدارية، بغداد.

- جواد، حيدر. (2022). أثر السياسة النقدية في حجم القروض المصرفية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في العراق للمدة 2006-2019). مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(2)، 156-166.
<https://doi.org/10.52113/6/2012-2-4/1-182>
- جياس، محمد عبد الواحد، وقاسم، سحر. (2014). *عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2003-2014)*. جامعة بغداد.
- الطائي، محمد ثابت. (2023). الاقتصاد العراقي بين الريعية ومتطلبات التحول: التحديات وسبل المواجهة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 19(4)، 137-160.
<https://doi.org/10.36325/ghjec.v19i4.14156>
- العالق، رسل كاظم جعفر. (2026). تحليل كفاءة أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2024 (دراسة قياسية). مجلة الإدارة والاقتصاد، 51(152)، 109-122.
<https://doi.org/10.31272/iae.i152.1556>
- الكراسنة، إبراهيم. (2013). الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك (ورقة رقم 26). صندوق النقد العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ali, H. A., & Taha, H. Y. (2023). The impact of the development of the banking sector in rentier countries on economic growth in light of recurrent crises. International Journal of Finance, Insurance and Risk Management, 13(3), 113-130.
<https://ideas.repec.org/a/ers/ijfirm/v13y2023i3p113-130.html>
- Dhari, J. C., & Al-Bouri, A. F. (2024). The impact of monetary policy on credit reporting in the Iraqi banking system. International Journal of Religion, 5(10), 2130-2140. <https://doi.org/10.61707/7xkvgt88>
- Khalaf, H. H., Al-Azzawi, A. A. H., & Taha, Z. E. (2023). Sustainability of the banking system and the role of monetary policy: Financial liberation in Iraq. Heritage and Sustainable Development, 5(1), 10-21.
- Savvides, S. C. (2024). The evolution of a rentier economy and the suppression of economic welfare (Development Discussion Paper No. 2024-06). JDI Executive Programs, Queen's University. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4873682>

ثالثاً: المراجع المؤسسية (البنك المركزي العراقي)

- البنك المركزي العراقي. (2022). النشرة الإحصائية السنوية 2022. بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
- البنك المركزي العراقي. (2023). تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2023. بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.